

ويدخل فيه: كل صارف كلي أو جزئي يُحتاج إليه عند ترجيح الجرح أو التعديل، ويتحقق هذا الصرف بدفع أحدهما، أو تأكيده بحيث تصرف الآخر، أو تقريبه، أو تخفيفه، أو تحديده سواء أكان الصارف متصلاً أم منفصلاً، لفظياً أم حالياً أم معنوياً، ظاهراً أم خفياً.

وتقيده بالتبعية والتتميم يُخرج: ألفاظ الجرح والتعديل وما في حكمها؛ لأنها تستقل بذاتها في النص على المراد من حيث الأصل، بينما تعتبر قرينة الترجيح مكملة للمراد بالجرح أو التعديل القائمين، وتابعة لهما عند حاجتهما إليها.

وهذا شامل للمؤثر من القرائن، وغيرها، والأولى هي المعتمدة من الناحية التطبيقية حيث يترجح بها التعديل أو التجريح؛ لأنه لا فائدة لغير المؤثرة التي حال مانع من تأثيرها؛ كترجيح التعديل بأن المجرح بلدي الراوي، ويتبين أنه من المتشددین في الجرح، ففي ترجمة: أحمد بن عبد الملك بن واقد أبي يحيى الحراني، حيث تكلم فيه أهل بلده حرّان، ولم يُعتمد كلامهم فيه؛ لأنهم يتشدّدون في الجرح فيضعفون الراوي بغير مؤثر، قال الميموني: «قلت لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، أحمد بن عبد الملك بن واقد؟ فقال لي: قد مات عندنا، ورأيت كيساً، وما رأيت بأساً، رأيت حافظاً لحديثه، قلت: ضبطه؟ قال: هي أحاديث زهير، وما رأيت إلا خيراً، وصاحب سنة، قد كتبنا عنه، قلت: أهل حرّان يسيئون الشئاء عليه! قال لي: أهل حرّان قلّما يرضون عن إنسان؛ هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له، فرأيت أمره عند أبي عبد الله حسناً يتكلم فيه بكلام حسن»^(١).

ومثال القرينة المعنوية المؤثرة كلياً: أن يكون الراوي أوثق ممن تكلم فيه، والجرح مجمل ففي ترجمة: موسى بن مسعود النّهدي البصري

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٢٦٦.

أبي حذيفة، حيث تكلم فيه بُنْدَار محمد بن بشار - وهو ثقة - ولم يرتضوا صنيع بُنْدَار؛ لأن موسى أوثق منه، قال ابن مُحَرِّز للإمام ابن معين: «إن بُنْدَاراً يقع فيه، فقال: هو خير من بُنْدَار، ومن ملئ الأرض من مثله»^(١).

ومثال القرينة المنفصلة المؤثرة جزئياً - المحددة -: أن يحمل الجرح أو التعديل على أمر مخصوص بحيث يُقيد به، ففي ترجمة: إسحاق بن محمد بن أبي فروة الفَرَوِي القرشي أبي يعقوب حيث أخطأ في أحاديث لما ذهب بصره، وضعفه الإمام أبو داود والإمام النسائي، وفي صنيعهما تأمل؛ والصواب أن الجرح مُقيد بما لقن به بعد ذهاب بصره، وأما كتابه فصحيح، فقد روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال الإمام أبو حاتم: «كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث وكتبه صحيحة»^(٢)؛ لذا فإن الحافظ ابن حجر تعقب أبا داود والنسائي، فقال: «وهاه أبو داود والنسائي، والمعتمد فيه ما قاله أبو حاتم»^(٣).

ومثال القرينة التي تخفف التعديل: أن يُريد الناقد بيان حال الراوي بالنسبة لمن هو أوثق منه فيخفف تعديل الراوي وضبطه مقارنة بصاحبه بما لا يقتضي جرحاً له، ففي ترجمة: قَبِيصَة بن عقبة بن محمد بن سفيان السَّوَّائِي الكوفي أبي عامر، حيث قال فيه الإمام أحمد: «كان كثير الغلط»، والذي يظهر أن الإمام أحمد أراد بيان حاله بالنسبة لمن هو أوثق منه وأضبط في حديث سفيان الثوري، ولم يُرد مطلق الجرح بدليل قرينة السياق، حيث جاء كلام الإمام أحمد في بيان مراتب أصحاب الثوري، فقد قال حنبل بن إسحاق: «قال أبو عبد الله: كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا، قلت له: فما قصة قَبِيصَة في سفيان؟

(١) ٢٢٣/١.

(٢) الجرح والتعديل ٢/٢٣٣.

(٣) هدي الساري ٣٨٩.

قال أبو عبد الله: كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قال: كان صغيراً لا يضبط، قلت له فغير سفيان؟ قال: كان قَبِيصَةَ رجلاً صالحاً، ثقة، لا بأس به في دينه، وأي شيء لم يكن عنده في الحديث؟! يذكر أنه كثير الحديث^(١)، ويؤكد أنه الإمام أحمد قد روى عنه، وأثنى عليه في سفيان أيضاً، فقد قال عبد الله: «سمعت أبي وذكر قَبِيصَةَ وأبا حذيفة، فقال: قَبِيصَةَ أثبت منه جداً يعني في حديث سفيان، أبو حذيفة شبه لا شيء، وقد كتبت عنهما جميعاً»^(٢)، ويقويه ثناء الإمام أبي حاتم عليه، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي: عن قَبِيصَةَ وأبي حذيفة؟ فقال: قَبِيصَةَ أحلى عندي وهو صدوق لم أر أحداً من المحدثين يأتي بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قَبِيصَةَ بن عقبة وعلي بن الجعد، وأبي نعيم في الثوري»^(٣)، وقد وجه الحافظ ابن حجر كلام الإمام أحمد بقوله: «هذه الأمور نسبية»^(٤).

ومثال القرينة الحالية المُقربة للمعنى البعيد: وصفهم الراوي بأنه: «لص»، فالأصل أنه رمي بسرقة الحديث، وهذا هو المعنى القريب، وأما المعنى البعيد فهو: أن يُراد به الشاء على دقة حفظ الراوي وفطنته وانتقائه للأحاديث والشيوخ، لكنه بالقرينة المؤثرة يكون قريباً، وهي في الوقت نفسه تبعد المعنى الأول فأصبح تعديلاً بما يشبه الجرح، حيث دلت عليه قرائن كثقته وسياق الكلام، ففي ترجمة: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّيِّعي الهمداني أبي يوسف، حيث قال فيه الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «كان لصاً»، وقد خفي مراده على عثمان بن أبي شيبة فسلك بمعناه الجادة، وهي الطريق المشهورة التي تسبق إليها الأذهان بالأوهام

(١) تاريخ بغداد ١٢/٤٧٤.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٧٥٨.

(٣) الجرح والتعديل ٧/١٢٦.

(٤) هدي الساري ٤٣٦.

فروى عثمان ابن أبي شيبة، عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «إسرائيل: لص يسرق الحديث»^(١) وقد وهم عثمان؛ لأنه هو الذي فسر حكم عبد الرحمن بقوله: «يسرق الحديث».

وأما ابن مهدي فقد اقتصر على قوله: «لص»، ومراده: الثناء على انتقاء إسرائيل لأحاديثه التي يسمعتها، وقد جاء مفسراً بهذا في رواية الحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة عن ابن مهدي قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حدثني أبو بكر بن أبي شيبة، قال: سمعت عبد الرحمن ابن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، قال ابن أبي شيبة: لم يرد أن يذمه»^(٢)، وقال ابن أبي حاتم: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، نا أبو بكر بن أبي شيبة سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كان إسرائيل في الحديث لصاً، يعني: أنه يتلقف العلم تلقفاً»^(٣)، والسياق يدل على هذا المعنى، ويؤكد أنه عبد الرحمن قد روى عنه، وأن إسرائيل معروف بالثقة والإتقان، ويكفيه أن أبا حاتم قال فيه: «إسرائيل: ثقة متقن، من أتقن أصحاب أبي إسحاق»^(٤).

ومثال القرينة الخفية: ما يتعلق بالمناهج الخاصة للنقاد؛ كقول الإمام ابن معين في الراوي: «ليس بشيء»، ويُريد به أحياناً قلة مروياته، وتكون قلة المرويات قرينة صرف استعمال هذه العبارة في غير بابها، إذا وثق هذا الراوي لا سيما إن كان الموثق ابن معين نفسه، ولم تعارض بمحمل أقوى، ففي ترجمة: كثير بن شَنْظِير المازني أبي قُرَّة البصري، حيث روى الدُّوري عن الإمام يحيى بن معين أنه قال فيه: «ليس

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٠.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ٥٦٠٩.

(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠.

(٤) الجرح والتعديل ٢/ ٣٣٠.

بشيء»^(١)، والذي يظهر أنه أراد بيان قلة مرويات كثير بن شَنْظِير، فقد قال الحافظ ابن حجر: «قال الحاكم: قول ابن معين فيه: «ليس بشيء» هذا يقوله ابن معين إذا ذُكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه ربما قال فيه: ليس بشيء، يعني: لم يسند من الحديث ما يشتغل به»^(٢)، ويؤكد ذلك أن الإمام ابن معين نفسه وثقه في موضع آخر فقد قال الدارمي عن ابن معين: «ثقة»^(٣)، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: «صالح»^(٤).

المطلب الثاني

معنى موجز للترجيح

الترجيح، لغةً: من رَجَحَ الميزان، يَرْجَحُ رُجُوحًا ورُجْحَانًا؛ أي: مال. قال الأزهري: «أَرْجَحْتُ الميزان؛ أي: أثقلته حتى مال، وَرَجَحَ الشيء نفسه يَرْجَحُ رُجْحَانًا ورُجُوحًا»^(٥).

اصطلاحاً: تقديم الراجح من الجرح والتعديل المتعارضين، وتأخير المرجوح منهما بحجة معتمدة، قال الحافظ ابن حجر: «الجرح مُقَدَّم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مُبَيَّنًا من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مُفَسَّر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يُعتبر به أيضاً»^(٦).

(١) التاريخ ٤٠١٤.

(٢) تهذيب التهذيب ٣٧٤/٨.

(٣) ٧١٨.

(٤) الجرح والتعديل ١٥٣/٧.

(٥) تهذيب اللغة ٤، مادة رجح/١٤٢.

(٦) نزهة النظر ١٣٦.